

وجود معنى الاصل في محل التسمية فلا دعوا من حيث  
انه داخل في التسمية والمراد ان ما باعتبار نفسه  
البيان في يطرد في كل ذات كذلك وقد يعبر  
حيث انه مطوع للتسمية من اجزاء الاسماء غير  
دخوله في التسمية والمراد ان مخصوصه فيها  
المعنى لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصه فيها  
لا يطرد وحاصله الفرق بين تسمية الغير بوجوده  
فيه او بوجوده فيه **من** لم يقم به وصف له  
يجوز ان يشترك له منه اسم خلافا للمعتزلة ومن جاز  
اسماهم على ان ابراهيم عليه السلام ذاهج واختلافهم  
هل سمع مدبوح **س** اصل الخلاف في هذه المسئلة ان  
الله تعالى سمي متكلم بالاتفاق وهو مشتق من الكلام  
ثم ان الاشاعره اطلقوا على الله وما منه الاشتقاق  
قايمة بذاته الكريمة وهو الكلام النفسي وانما  
المعتزلة فيطلقون اسم المتكلم على الله باعتبار  
قيامه بغيره لا بذاته وهو خلقه الكلام في النوع المعنوي  
ولا يعتبر في الكلام النفسي فلزم من مدعيهم جواز  
صدق المشتق على من لم يقم به صفة الاشتقاق  
وعلى هذا ففي نسبة الجواز لغة اليهم نظرينا على الخلاف

فان

في ان لا يرد الذهب هو مدبوح ام لا والصحيح المنع ولهذا  
لا يحسب القول المنع الى الشافعي على الصحيح وقوله **من**  
بناهم يشترط اليمين كره في شبهه التسمية قبل الفعل فان  
المعتزلة ما هو هو استدلوا بحجنا على ابراهيم  
عليه السلام امر بالذبح ثم لم يشترط قبل التكرار فاجابوا بانه  
ذاهج وكان مطوعا فابطل اصحابنا هذا بانهم اتفقوا  
على ان اسم عبد عليه السلام ليس مدبوح واختلوا في  
اسم ابراهيم عليه السلام هل هو ذاهج فقال قوم هل هو  
ذاهج للقطع والولد غير مدبوح للاشهاد وانكره قوم  
وقالوا ذاهج ولا مدبوح بخلافه فان قلت كيف  
يسمى عبد المعتزلة انما ذاهج ولا مدبوح مع قولهم  
الاشتقاق اسم الفاعل لمن لم يقم به الفعل  
قلت اسم الفاعل لا يطلق الا عند وقوع الفعل  
والاجماع لكن هل يختص بمن قام به الفعل او مطلق على  
اسم الفاعل فيه الخلاف بيننا وبينهم رجعنا على ان  
ان الفعل لم يقع لان الفعل هو الذبح وحقيقته على ما يقوله  
شعوب مدبوح تزهد روجه كذا قاله المصنف في شرح المنهك  
وهو اول من قوله هنا اتفقوا على ان ابراهيم ذاهج واختلوا  
في ان اسم عبد مدبوح **من** فان قام بالاسم وجب الاشتقاق